



تنبیه ذوی الافهام علی بطلان الحکم
بنقض الدعوی بعد الإبراء العام
لسیدی المرحوم السید الشریف
محمد عابدین رحمه الله تعالی
ونفعنا به
السنه



تذنيه ذوي الافهام على بطلان الحكم
بنقض الدعوى بعد البراء العام
لسيدي المرحوم السيد الشريف
محمد عابدين رحمه الله تعالى
ونفعنا به
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك الوهاب * الهادي الى طريق الصواب * والصلوة
والسلام على النبي الاواب * والآل والاصحاب * ما غاب نجم وآب
(و بعد) فيقول الفقير محمد امين * ابن عمر عابدين * غفر الله تعالى له
ولوآله * ولئن له حق عليه * هذه رسالة سميتها تنبيه ذوي الافهام
على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعد البراء العام * والداعي الى جمعها
حادثة وقعت في عام احدي وخمسين بعد المائتين والالف في رجل
يهودي اسمه روفائيل ادعى على وكيل ورثة رجل اسمه علي اذا بان
المدعى كان عنده مبلغ دراهم معلومة ودبعة اورثة رجل اسمه ابراهيم
افندي وان المدعى دفع ذلك المبلغ الى علي اذا ايدفعه الى ورثة ابراهيم
افندي وان علي اذا مات ولم يدفع ذلك المبلغ فاجاب وكيل ورثة علي
اذا يانكار ذلك وادعى علي روفائيل اليهودي بانك كنت ابرأت علي اذا
ابراء عاما واثبت الوكيل البراء العام لدى الحاكم الشرعي ومنع الحاكم
الشرعي المدعى من دعواه المذكورة وصرح له الحاكم الشرعي بانك
ممنوع من هذه الدعوى والفقير كنت حاضرا بمجلس الحاكم وقال لي
اليهودي انا لم ابرئه ابراء عاما وانما قلت له ليس بيني وبينك اخذ ولا
اعطاء فاجبه بان دعواه دفع المبلغ اليه اعطاء فهو داخل تحت اقرارك
وبعد ثبوت البراء العام لا كلام (ثم) بعد مدة ادعى اليهودي علي
الوكيل المذكور بان علي اذا كان اقر بعد البراء المذكور بان المبلغ باق في
ذمته لورثة ابراهيم افندي واثبت اليهودي ذلك وكتب الحاكم الشرعي
بذلك رسالة وارسلها الى حضرة الوزير المعظم حكمدار بلاد الشام
(ايده)

أيده الله تعالى بتوفيقه على الدوام ولم به شعث الاسلام وذلك لاجل
تحصيل المبلغ من ورثة علي اذا فصل لحضرة الوزير ايده الله تعالى
شبهة في ذلك الاثبات بسبب الحكم السابق بمنع اليهودي من دعواه
وبغيره من الاسباب * التي اورثت لحضرة الارتباب * فارسل الى المراسلة
للاستفتاء عن الحكم الصادر فيها (فاجبت) بان الحكم الثاني المذكور فيها
غير واقع موقعه ثم طلب مني بيان ذلك فبيته ثم ارسل حضرة الوزير ايده
الله تعالى بتوفيقه اجاب الى الحاكم الشرعي فادعى ان هذا الجواب غير
صحيح وكتب بهض عبارات ظن انها تدل لما يقول وارسلها الى حضرة
الوزير ايده الله تعالى فارسلها الى الفقير لطلب الجواب * عما هو الحق
والصواب * ولما كان امر ولي الامر واجب الامثال * بادرت الى ذلك بدون
امهال (فاقول) وبحوله تعالى اجول * لا بد اولاً من ذكر صورة المراسلة
المذكورة ثم ذكر صورة جوابي الذي اجبت به ثم ذكر حاصل ما قاله
الحاكم الشرعي ادام الله توفيقه لما برضى (اما صورة المراسلة فممكنها)
معروض الداعي لدولتكم ادعى روقايل الصراف على الشيخ حسن
افندي الجعفري الوكيل الشرعي عن ورثة المرحوم علي اذا الترجان بان
المدعى في ج سنة ٤٧ دفع اعلى اذا الترجان ٥٥١٥ ليوصولهم
اورثة المرحوم ابراهيم افندي قاضي المدينة المنورة وان علي اذا حين
ان كان متسلم طرابلس الشام في اثناء محرم سنة ٢٥٠٠ اقر بالمبلغ انه باق
في ذمته لورثة ابراهيم افندي ومنذ ايام في اثناء الشهر الذي مضى
ادعى علي المدعى احد ورثة ابراهيم افندي وقبض منه من اصل المبلغ
١١٥٠ طالب المدعى عليه بالمبلغ من متروكات علي اذا المرقوم فسئل
فاجاب بالانكار لذلك وذكر بان علي اذا قبل سفره من دمشق لطرابلس
صدر بيته وبين المدعى ابراهيم عام واعترف المدعى لدى الحاكم من مدة
ثلاثة اشهر بكونه ابراً ذمة علي اذا قبل سفره فعرفناه ان ذلك لا يفيد
لان في ذلك التاريخ ما كانت ورثة ابراهيم افندي ادعت بشيء وان ذلك

المبلغ من حقوق الورثة لأجل كونه المدعى ولا يسرى إقراره به ولا الإبراء عنه
 لاسيما إقرار على أغا بالمبلغ لورثة إبراهيم أفندي وبقائه في ذمته في
 التاريخ مؤخر عن تاريخ الإبراء الذي ادعى به فذلك دفع ويلزم اثباته
 وطلب من المدعى بيته بإقرار على أغا في التاريخ المرقوم فثبت إقرار على
 أغا الترجان في محرم سنة ٥٠ بالمبلغ بذمته لورثة إبراهيم أفندي بشهادة
 شاهدين مستعوين بالتركية الشرعية وثبت على ورثة على أغا الترجان
 ٥٥١٥ لورثة إبراهيم أفندي والمدعى والأمر اليكم وحرر في غرة
 ذا سنة ١٢٥١ وفي ذيل هذه المراسلة ختم الحاكم الشرعي (فهذه)
 صورة المراسلة ولم يذكر فيها حكمه الأول على المدعى قبل هذه الدعوى
 الثانية بنحو ثلاثة أشهر فان وكيل ورثة على أغا أجاب المدعى بأنه أبرأ
 الورث قبل سفره إلى طرابلس الشام إبراء عما وكتب الحاكم الشرعي
 إلى الفقير صورة هذه الدعوى لا كتب له جوابها فكتبت له أنه إذا ثبت
 الإبراء العام لا تسمع دعوى روفائيل على الوكيل بدفعه المبلغ للورث لأنه
 يدعى عليه دفع ذلك بطريق الأمانة والإبراء العام يشمل الأمانة وهذا
 معنى ما كتبه وليس في ذهني نفس اللفاظ المكتوبة ثم اتفق أني كنت
 في مجلس الحاكم الشرعي المذكور بعد أيام فتوقف فيما كتبه له وإراني
 عبارة من الخائنة ظن أنها تخالف ذلك فذكرت له أنه لا مخالفة فقال
 المدعى ثبت عليك الإبراء العام ومنعه من دعواه المذكورة وأمر رجائه
 بقبض المحصول منه ثم بعد نحو ثلاثة أشهر رجع المدعى إلى الحاكم
 الشرعي وقال عندي بيته على إقرار على أغا بأن ذلك المبلغ باق في
 ذمته لورثة إبراهيم أفندي فسمع دعواه الثانية واثبت له المبلغ وجعل
 هذه الدعوى الثانية دفعا للدعوى الأولى كما ذكره في المراسلة المرقومة
 ولا أدري لأي شيء سكت عن التصريح بالحكم الأول (وأما صورة جوابي)
 عن المراسلة فمكذال الذي ظهر لنا بعد التأمل في هذه المراسلة أن الحاكم
 الصادر فيها غير واقع وموقعه لأمر * منها أن روفائيل ادعى أنه سلم المال
 (أعلى)



لعلي اذا يدفعه لورثة ابراهيم افندي فصصار على اذا مودعا ولا تسمع
الدعوى بالوديعة بعد البراء العام الشامل لكل الدعاوى * ومنها استناد
روفايل الى اقرار علي اذا عند الشاهدين ببقاء المبلغ لورثة ابراهيم
افندي فهذا اقرار للورثة فتكون المطالبة لهم لا لروفايل لانه لم يقر
ببقاء المبلغ لروفايل حتى يدعى به روفائيل * ومنها ان ورثة ابراهيم افندي
اذا اخذوا المبلغ من روفائيل لا يثبت له الرجوع به على ورثة علي اذا لان
الدعوى بعد البراء العام لا تصح الا بشئ حادث بعده وهذا المال الذي
يدعيه روفائيل على الورثة يدعى انه دفعه له في ج سنة ٤٧ وهذا الدفع
سابق على تاريخ البراء فهو داخل تحت البراء فلا تسمع الدعوى به
وكون علي اذا اقر به لا يرفع المدعى اما اولا فلانه لم يقر به للمدعى بل اقر
به لورثة ابراهيم افندي واما ثانيا فلانه لو كان اقر به للمدعى يكون اقر
بشئ سابق على البراء فهو داخل في عموم البراء فلا تسمع دعواه
به على كل حال * والله تعالى اعلم بحقائق الاحوال * فهذا ما ظهر لي انتهى
(واما ما قاله) الحاكم الشرعي * وفقه مولا له لما رضى * فذلك اعتراضه على
جوابي في مواضع (منها) اعتراضه على قولي فصصار على اذا
مودعا الخ فقال الودائع تحفظ باعيانها ولا يصح البراء من الاعيان فلا
يصح البراء عن الوديعة قال في البرازية والبراء متى لاقى عينه لا يصح
فصصار وجوده وعدمه بمنزلة وان هذا الاصل فروع كثيرة منها ما في
قاضيخان اذا ابرأ الوارث الوصي ابراء عاما بان اقرانه قبض تركته والده
ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شئ وبرهن قبل
ثم نقل نحوه عن بهجة الفتاوى بالغلة التركية ثم قال وكتب الفتاوى مشهورة
بامثال هذه المسائل فغفل هذا المفتي المخطئ عن هذا الاصل والفروقات
وما تفكر بان الوديعة عين محفوظة وبالخصوص اذا اقر بعد البراء ببقائه
عنده وحكم بان لا تسمع الدعوى بالوديعة بعد البراء على زعمه بان لفظ
البراء اذا صدر يشمل كل الدعاوى واقوال الفقهاء على خلافه كما

علمت فخطأ حكم الشرع بهذا الزعم الفاسد واخطأ انتهى كلامه عفا
الله عنا وعنه (وادول) هذا الكلام يقضى منه الجواب (اما اولاً)
فلانه ناقض به حكمه السابق فانه حكم على اليهودى بعدم سماع دعواه
بسبب البراء العام وكنت حاضراً في مجلس حكمه ومنعه من مطالبة ورثة
على انما بالمبلغ المدعى به فاذا كان ذلك البراء لا يشمل الوديعه التي زعمها
اليهودى فكيف سماع له الاقدام على هذا الحكم وهو يعتقد ان البراء
العام لا يشمل الاعيان وان اقوال الفقهاء على خلاف ذلك (واما ثانياً)
فلان ما ادعى انه خطأ وانه زعم فاسد فهو غير صحيح فيلزم عليه تخطئة
عامة الفقهاء فانهم اتفقوا على ان البراء العام يشمل الاعيان وغيرها
وما ذكره من فرع الخاتمة فهو خارج عن القاعدة نصوا على
استثنائه منها لانه استثنائية كما ستعرفه وما ذكره من ان البراء عن
الاعيان باطل فذاك في البراء المقيد بها كما او قال ابرأئك عن هذه الدار
او هذا العبد وحادثتنا ليست من هذا القبيل لان الذي ثبت عند الحاكم
ان اليهودى ابرأ على ابراء عاماً فلذلك منعه من دعواه دفع المال
(ولا بد) من اثبات ما قلناه بالنقول الصحيحة * والادلة الصريحة
حتى لا يبقى اطاعن كلام * ورتفع الشبهة والاهام * ولذا ذكر اولاً البراء
عن الاعيان * وما فيه من التفصيل والبيان * ثم نذكر البراء العام
الذى هو المقصود في هذا المقام * ثم نذكر الفرع المار عن قاضى
خان * وانه مستثنى من القاعدة بطريق الاستحسان (قال) في الاشباه
والنظائر لا يصح البراء عن الاعيان والبراء عن دعواهما صحيح فلو
قال ابرأئك عن دعوى هذه العين صحيح البراء فلا تسمع دعواه بها
بعده الخ ما ذكره في القول في الدين (وقال) في الخاتمة البراء عن
العين المقصودة ابراء عن ضمانها وتصبير امانة في يد الغاصب وقال زفر
لا يصح البراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صحح البراء ويرى
من ضمان قيمتها (وقال) في جامع الفصولين واو قال برئت من
(دعواى)

دعوى فى هذه الدار لا يبقى له حق فيها وكذا لو قال برئت من هذا
القن يبقى القن وديعة عنده ويبرأ من ضمانه (وقال) فى الخلاصة اقام
البينة على ابرائه عن المصوب لا يكون ابرأ من قيمة المصوب وانما هو
ابراء عن ضمان الرد لا عن ضمان القيمة لان حال قيامه الرد واجب عليه
لا قيمته فكان ابراء عما ليس به واجب انتهى (قلت) يعنى لما كان الواجب
حال قيام المصوب هو رد عينه لا ضمان قيمته كان الابراء ابراء عن
ضمان الرد لانه الواجب الآن فلو هلك بلا تعد لا يضمن لان الرد لم يبق
واجبا عليه بل صار بمنزلة الوديعة بخلاف ما لو منه بعد الطلب فهلك
او استهلكه ضمن لانه لم يبرأ عن القيمة لعدم وجوبها وقت الابراء (وقال)
فى الاشباه فقواهم الابراء عن الاعيان باطل معناه لا تكون ملكا له بالابراء
والا فالابراء منها تسقط الضمان صحيح او يحمل على الامانة (وقال)
فى الدر المنتقى شرح المتن قواهم الابراء عن الاعيان باطل معناه ان
العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لانه يبقى على دعواه بل تسقط فى
الحكم كالصالح على بعض الدين فانه انما يبرأ عن باقيه فى الحكم لافى
الديانة فلو ظفر به اخذه ذكره القهستاني والبرجندي وغيرهما واما
الابراء عن دعوى الاعيان فصحيح انتهى (ومثله) فى حواشى الاشباه
للدعوى عن حواشى صدر الشريعة للعقيد (قلت) وحاصله ان
الابراء عن نفس الاعيان باطل ديانة فلا تبرأ به الذمة وصحيح قضاء فلا
تسمع الدعوى عليه بخلاف الابراء عن دعواها فهو صحيح مطلقا فلا
فرق فى القضاء بين الابراء عن الاعيان وعن دعواها حيث لا تسمع
الدعوى بعده على الشخص المبرأ (وقام) تقرير هذه المسئلة فى رسالتنا
المسماة اعلام الاعلام فى احكام الابراء العام (وبما) قررنا ظهرك ان
قواهم الابراء عن الاعيان لا يصح ليس على اطلاقه وظهر لك وجهه
دخول الاعيان فى الابراء العام لان الابراء العام يشمل الاعيان والدعوى
وقد علمت ان الابراء عن دعواها صحيح (وانذكر) لك كلامهم فى

البراء العام فنقول (قال) في العمادية عن الخاتبة اتفقت الروايات على ان المدعى او قال لادعوى لي قبل فلان او لا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه عليه الا في حق حادث بعد البراءة انتهى (فانظر)
رحمك الله كيف عبر باتفاق الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعد البراءة السام الا بشئ حادث وبه تعلم الزعم الفاسد من الصحيح * وتعلم من ارتكب الخطأ الصريح (وقال) في المحيط من باب الاقرار بالبراءة وغيرها ولو اقر انه لاحق له قبل فلان يجوز وبرىء من كل قليل وكثير ودين ووديعة وكفالة وحده وسرقة وقذف وغيرها لان قوله لاحق لي نكرة في النفي والمنكرة في النفي تعم وقوله لاحق لي يتناول سائر الحقوق المالية وغيرها (ثم قال) وكذا او قال فلان برىء من حق فهو برىء عن الحقوق كلها لانه جملة بريئا عن حق واحد منكر ولا تتصور البراءة عن حق واحد منكر الا بعد البراءة عن الكل فصار عاما من هذا الوجه الى اخر كلامه (وقال) في الخلاصة ثم في قوله لاحق لي قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عين ودين وكل كفالة او اجارة او جنابة او حدة انتهى (وقال) في البحر قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين ودين وكل كفالة او جنابة او اجارة او حدة الخ (وقال) العلامة ابن نجيم في رسالته في البراءة ناقلا عن الاصل للامام محمد من كتاب الاقرار لاحق له قبل فلان فليس له ان يدعى حده ولا قصاصا ولا ارشا ولا كفالة بنفس ولا مال ولا دينا ولا وديعة ولا عارية ولا مضاربة ولا مشاركة ولا ميراثا ولا دارا ولا ارضا ولا عبدا ولا امة ولا شياً من الاشياء ولا عرضا ولا غيره الا شيئا حدث بعد البراءة انتهى (وقال) في الفنية لو قال لا تعلق لي على فلان فهو كقوله لاحق لي قبله فيتناول الديون والاعيان (وفيها) ايضا او قال ليس لي معه امر شرعى يبرأ عن دينه وعن دعواه في العين او قال لادعوى لي عليك اليوم ليس له ان يدعى بعد اليوم (وقال) في الاشياء لا تسمع الدعوى بعد البراءة (العام)

العام الا ضمان الدرك وما اذا ابرأ الوارث الوصى ابراء عاما بان اقرانه
قبض تركته والده ولم يبق له حق منها الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصى
شبهًا من تركته اياه وبرهن بقبل ثم ذكر مسئلتين اخريتين (فانظر) رحك
الله تعالى الى هذه النقول * عن الأئمة الفحول * التي لا يعتري صوارمها
فلول * ولا ثوابها افول * كيف صرححت بان البراء العام لا تسمع بعده
الدعوى بدني ولا عين ولا ودعية ولا غيرها * فكيف يعترض على من
افتي بقولهم بانه مخطئ وانه ذوزعم فاسد وان اقوال الفقهاء على خلافة
مع اننا لم نرا احدا خالف كلامهم * سوى من لم يفهم مرامهم (وانظر)
عبارة الاشياء كيف ذكر مسئلة قاضي خان المارة على وجه الاستثناء
من قاعدة البراء العام حيث صح هنا دعوى الوارث على الوصى بعد
ابراءه اياه البراء العام وقد تحير العلماء الاعلام في وجه استثنائها وذكروا
له طرقا احسنها ما قاله شيخ الاسلام القاضي عبد البر ابن التيمية في
شرحه على المنظومة الوهبانية انه انما تسمع دعوى الوارث على الوصى
استحسانا لا قياسا لقوة شبهة عدم معرفته بما يستحقه من قبل والده لقيام
الجهل بمعرفة ما لوالده على جهة التفصيل والتحرير بخلاف ما اذا كان
مثل هذا الاشهاد مجردا عن سابقة الجهل المذكور فاستحسنوا سماع دعواه
هنا فتأمل انتهى (ونقل) هذا الجواب السيد الحموي في حاشية الاشياء
واقره وارادتمسك وبمثله اجاب الشيخ خير الدين الرملي * وتام الكلام
على ذلك مع الجواب عن بقية المسائل المستثناة في الاشياء ذكرناه في
رسالتنا اعلام الاعلام (فقد) ظهر لك ان ما افتينا به هو الحق
والصواب * بلا شك ولا ارتباب * لانه الموافق للنقول في عامة كتب
الاصحاب * كما لا يخفى على اولى الالباب وان مسئلة قاضي خان لا ترد على
ذلك لانها مستثناة * ولا تقاس عليها مسئلتنا بلا اشتباه * لانها خارجة
عن القياس * وما خرج عن القياس فغيره عليه لا يقاس * على ان
القياس لا يسوغ لغير المجتهدين * من العلماء المتقدمين * فكيف يجوز

لاحد منا ان يجاسر على رد كلامهم * وترك تعظيمهم واحترامهم (فان)
 قال المعترض ان الحادثة ايس فيها ابراء عام (فنقول) له ان البينة قد قامت
 لديك بان المدعى ابرأ ابراء عاما وقد حكمت انت بذلك وسمعت المدعى
 من دعواه الوديعة فكيف نقضت حكمك الاول واثبت له الرجوع * على
 ورثة على اضا بلا سند مشروع * بل بمجرد ما ثبت عندك ثانيا من قول
 على اذا ان المبلغ الذي قدره كذا باق عندى لورثة ابراهيم افندى فان
 هذا الاقرار صادر من على اضا فى طرابلس الشام على ما زعمه المدعى
 وشهوده لافى مجلس الخاصة حتى يكون شبهة فى الاعتراف بتبعض ذلك
 المبلغ من المدعى بل هو اقرار مبتدأ فى غيبة المدعى بان المبلغ الذى قدره
 كذا باق فى ذمتى لورثة ابراهيم افندى فلهذا اقرار لورثة المذكورين
 بذلك المبلغ فدعوى روفائيل الآن انى دفعت ذلك المبلغ لعلى اضا لا تثبت
 بمجرد اعتراف على اضا فى طرابلس بما شهدت به الشهود ان لا يلزم من
 قول على اضا ذلك المبلغ فى ذمتى لورثة ابراهيم افندى ان يكون هو
 المبلغ الذى ادعى المدعى الآن انه اودعه عند على اضا ولا دلالة لذلك
 عليه بوجه من وجوه الدلالات لا شسرا ولا عقلا ولا عادة نعم لو كانت
 الدعوى قائمة وادعى روفائيل على على اضا بانى دفعت اليك مبلغ
 كذا اتوصله الى ورثة ابراهيم افندى فقال فى جوابه هو باق فى
 ذمتى لورثة ابراهيم افندى يكون فى العادة اعترافا بدعوى المدعى انه
 دفع له هذا المبلغ لان السؤال معناه فى الجواب اما مجرد سماع
 الشاهدين اقرار على اضا فى بلدة اخرى بانه باق فى ذمتى لورثة فلان
 مبلغ كذا من الدراهم لا يكون اعترافا بدعوى اليهودى على ورثته بانى
 دفعت اليه كذا ليوصله الى ورثة فلان فهذا ما كتبه فى الجواب
 من المراسلة ان هذا اقرار لورثة ابراهيم افندى فتكون المطالبة
 لهم لاروفائيل اليهودى وهذا كله مع قطع النظر عن ثبوت ابراء
 العام واما بعد ثبوته فلا كلام لانك قد سمعت ان ابراء العام
 (لا تسمع)

لا تسمع بعده الدعوى الابشئى حادث وهما لم يحدث للبدعى شئ اصلا
 لما سمعت من ان هذا الاقرار للورثة لاله (ومما اعترض به) الحكم
 الشرعى ان قولى تكون المطالبة لهم لا لروفايل يخالف لما قال في البداية
 ومن اودع رجلا ودية فاودعها الرجل بلا اذن المودع الاول عند اخر
 غير عياله فمهلك فله اى للمودع الاول ان يضمن الرجل وليس له ان
 يؤخذ الاخر وهذا عند ابي حنيفة وقال له ان يضمن ايها شاء انتهى
 قال فقول المفتى يكون المطالبة للورثة خلاف قول ابي حنيفة وان بنينا
 الكلام على قول الامامين تكون الورثة مخيرة فاذا اختار الورثة تضمين
 اليهودى فلم لا يجوز رجوع اليهودى على المودع الثانى بعد كونه ضامنا
 واداه باهر الشرع الشريف وانتقل هذا المال الى اليهودى واما ابراهم
 فقد عرفت انه غير مانع من الدعوى واقارره لورثة ابراهيم افندى
 اقرار بعين هذا المال الذى ضمنوه اليهودى على ان كتب المذهب مملوئة
 بهذه المسائل فيالت شعري بما ذا يتجاسر المفتى على التفوه بهذه الالفاظ
 المخالفة لاقوال الائمة تجاوز الله عنه انتهى (اقول) هذا المعترض
 معذور في هذا الكلام لانه بناء على ما فهمه من ان اقرار على اخا لورثة
 ابراهيم افندى اقرار بانه ودية عنه لروفايل وقد علمت انه لا دلالة
 له على ذلك لاعقلا ولا شعرا ولا عادة والا لزم ان كل من اقر بمال
 لزيد ان يأتى رجل اخر ويقول انا اودعت عندك هذا المال لتدفعه لزيد
 وان زيدا اخذ منى هذا المال فثبت لى ان ارجع به عليك لكونك اقررت
 بان المال لزيد ولا يخفى ان هذا الكلام * لا يقول به احد ممن له ادنى
 امام * بمسائل الاحكام * وحاشى لله ان تكون كتب المذهب مملوئة
 بهذه المسائل * التى لا يقول بها عالم ولا جاهل * فكيف يتجاسر على
 الحكم بما يخالف اقوال الائمة * بل سائر الائمة * واما ما نقله عن البناية
 فهو حق لا شبهة فيه * ولكن لا مناسبة لنقله في هذه الحادثة كما لا يخفى
 على نبيه * لعدم ثبوت الاستداع * بوجه من الوجوه الصحيحة بلا

نزاع (ومما اعترض به) ان قولى فى الجواب ان ورثة ابراهيم افندى
اذا اخذوا المبلغ لا يثبت له الرجوع به الخ فقال ان منشأه عدم التفكير
فى ان الدعوى لا تصح الا بحق حادث والتضمن هو الحق الحادث لان
روفايل وقت دفعه المبلغ لعلى اذا ما كان هذا المبلغ مفعه بل كان حق
ورثة ابراهيم افندى فلما اخذ الورثة حقهم من اليهودى بالتضمن بدفعه
بغير امرهم حدث له حق عند لعلى اذا وان كان تاريخ الدفع سابقا على
تاريخ البراء الا ترى ان المديون اذا احال دائنه بدينه على رجل وقبيل
كل واحد من المحتال والمحتال عليه الحوالة وبراء المحتال ذمة المحيل ابراء
عاما ثم تحقق التوى يرجع على المحيل ولا يمنع البراء العام وهذا
مشهور ومعمول به بلا خلاف ولا اختلاف الى آخر ما قال (اقول)
وهذا الكلام ايضا من جنس ما قبله مبنى على ما فهمه وحكم به من
ثبوت الوديعة لروفايل عند لعلى اذا بمجرد اقراره المذكور وقد علمت بطلانه
فان روفايل اذا ضمنه ورثة ابراهيم افندى ذلك المبلغ لا يعترف بأنه دفعه
لعلى اذا بلا ادنهم كيف يسوغ له الرجوع به على ورثة على اذا بمجرد
اعترافه بأنه دفع المبلغ لعلى اذا ولا سيما بعد ثبوت ابرائه العام ولم يثبت كون لعلى
اذا قبض المبلغ من روفايل وانما ثبت ان لعلى اذا اقر لورثة ابراهيم افندى
بمبلغ كذا من الدراهم (على) ان ذلك الاقرار لم يثبت حقيقة لان
لعلى اذا اقر به لورثة ابراهيم افندى فلا بد من دعواهم عليه به واما
روفايل فهو اجنبى فى هذه الدعوى ودعواه انه دفع المبلغ لعلى اذا غير
مسموعة بعد ثبوت البراء العام فاذا كان ممنوعا من دعوى الدفع
المذكور كيف يتأني له اثبات ان لعلى اذا اقر لورثة ابراهيم افندى
وليس وكلا عنهم ولا خصما بوجه من الوجوه مع انهم لم يدعوا
بهذا الاقرار على ورثة على اذا ولا وكلوا احدا بهذه الدعوى بل ادعوا
به على روفايل فكيف تسمع دعوى روفايل بها والحال انه لا يمكنه
اثبات مقصوده بها فقد علم ان هذه البيضة التى شهدت باقرار لعلى اذا
(باطلة)

باطلة لم يثبت بها حق لاحد اعدم الخصم الشرعي فالحكم بها ايضا
باطل لما هو مقرر من ان الحكم لا بد ان يكون بعد حادثة من خصم
حاضر على مثله فاذا كان كذلك فكيف يصح ان يقال ان روفائيل بعد
تضمن ورثة ابراهيم افندي اياه ذلك المبلغ ثبت له حق حادث بعد
البراء العام فلا يمنع البراء العام من دعواه به فإين الحق واين المستحق
ما هذا الاشتباه ولا حول ولا قوة الا بالله (واما) ما ذكره من مسألة
الحالة وقوله ان هذا مشهور ومعمول به فهو صحيح ولكن قوله بلا
خلاف ولا اختلاف غير صحيح لما في البرازية وغيرها من ان الحالة
نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه عند ابي يوسف وقال
محمد هي نقل المطالبة وثمرته فيما اذا ابرأ المحتال المحيل عن الدين لا يصح
عند ابي يوسف لاتقال الدين وصح عند محمد انتهى ولا يخفى ان المعتمد
قول ابي يوسف مثنى عليه في الكثر وغيره وصحة اصحاب الشرح
فيكون المعتمد ان البراء المذكور غير صحيح ويكون وجوده كعدمه وهذا
اذا كان البراء عن نفس مال الحالة فكذا اذا كان البراء عاماً فيصح
الرجوع بالمال عند تحقق التوى اعدم صحة البراء عنه واما على قول محمد
بصحة البراء فقتضاه انه لا رجوع له بعد التوى ولا قبله لان مقتضى
صحة البراء ان تبرأ منه ذمة المحيل لقول محمد ببقاء الدين في ذمته فقد
صادف البراء ذمة مشغولة بالدين فيسقط فلا يثبت للمحتال الرجوع
به فكيف يصح ان يقال بلا خلاف ولا اختلاف مع ان كثيراً من
العلماء رجع قول محمد بل الرجوع مبنى على قول ابي يوسف المعتمد * ثم
هذا عند اعتراف الخصمين بالحالة كما لا يخفى اما اذا انكر الحالة اصلاً
فلا تسمع دعوى المحتال بشئ بعد البراء العام لاحالة ولا ديناً ولا
رجوعاً بدین ولا شك ان مسئلتنا كذلك لان الوديعه غير معترف بها
فالدعوى بها غير مسموعة بعد البراء العام كما قررناه فكيف تقاس على
مسئلة الحالة المعترف بها ويقال انه ثبت الرجوع بما قبل البراء العام

(ومما) اعترض به على قول في آخر الجواب وأما ثانياً فلائه أو كان
 اقرب به للمدعى يكون اقر بشئ سابق على الإبراء فهو داخل في عموم الإبراء
 فلا تسمع دعواه به فتال ان الفقهاء قالوا ان الإقرار بعد الإبراء صحيح
 الخ (أقول) ومرادى بذلك ان على ان لو قال ان المبلغ الذى قدره
 كذا باق في ذمتى لروفايل لا ينفعه هذا الإقرار في دعواه المذكورة لان
 روفايل يدعى بمال اودعه عند على اذا ليس له لأصحابه وهم ورثة ابراهيم
 افندى والذى اقرب به على ان مال في ذمته لروفايل وهو لم يدع بذلك بل
 ادعى ودعيته سابقة على الإبراء العام فلا تسمع دعواه بها نعم في دلالة
 العبارة على هذا المعنى خفاء ولكن هذا الجواب غير محتاج اليه لان الواقع
 ان على ان اقر لورثة ابراهيم افندى لا لروفايل وقد علمت ان روفايل
 ليس خصماً في اثبات هذا المبلغ المقر به للورثة المذكورين وان دعواه به
 غير صحيحة لكونه فضولاً في الدعوى لان المقر لهم لم يدعوا به على
 ورثة المقر ولم يוכלوا المدعى بالدعوى بل ادعوا عليه ان لهم عنده
 ودعيته فاقرب بها وادعى انه دفعها له على ان ضمنوه الودعيته باقراره
 المذكور ولا شك ان الإقرار حجة قاصرة على المقر ولم تصح منه الدعوى
 على ورثة على ان تسليم الودعيته اليه للإبراء العام الصادر منه اهلى
 انما لدى بيته شرعية ولا سيما وقد حكم به الحاكم الشرعى ومنع
 روفايل من دعواه الودعيته فلا تسمع دعواه ثانياً (قال في الاشياء)
 المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بيته الا اذا ادعى تلقى
 المالك من المدعى او الناج او برهن على ابطال القضاء كما ذكره
 العمادى والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء
 انتهى ولا شك ان دعواه الثانية ليست بواحدة مما ذكر بل هي
 دعوى باطلة غير مرضية * لاصحة لها بوجه من الوجوه الشرعية
 كما قرناه * واوضحناه وحررناه * واذا كانت هذه الدعوى من المقضى
 عليه باطلة كيف يسوغ سماعها وقبول * فضلاً عن الحكم بها ونقض
 (الحاكم)

الحكم الاول * فقد ظهر ظهور الشمس * بلا انقضاء ولا ايس * ان
الحكم الثاني غير صحيح * كما دل عليه النقل الصحيح * الذي لا شبهة
فيه * ولا مطعن يمتريه * والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب * واليه المرجع
والآب * وقد نجرت هذه الجملة الجلية * في اوقات قلبه * ليلة
الخميس السابع من ذي الحجة الحرام الذي هو ختام عام سنة احدى
وخمسين ومائتين والالف * من هجرة من تم به الالف * وزال به الشقاق
والخلف * صلى الله تعالى عليه وعلى اله الكرام * واصحابه العظام
الذين رجو بائعهم حسن الختام

طبعت في دمشق الشام في مطبعة مجلس المارقي نسخة على نسخة
مؤلفها رحمه الله تعالى بتصحيح الفقير ابي الخير عابدين عفي عنه
في ٢٢ رجب سنة ١٣٠١



